المرأة العراقية وإشكالية التعليم والتنمية وسوق العمل

أ.م .د. افتخار زكي عليوي
جامعة بغداد/ كلية الاداب

المقدمة:

ان العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية علاقة وثيقة ويعزى ذلك الى حقيقية انه يمكن للتعلم ان يكون سبباً ونتيجة للتنمية الاقتصادية في نفس الوقت، فبينما يساهم التعليم في مثل هذه التنمية عن طريق تزويد القوى العاملة المدربة، فان نوعية الخدمات التعليمية ومستوياتها وتنوعها تتأثر بمستوى العمل والتطور الاقتصادي.

ان سمة العصر الذي نعيش فيه سرعة التغير والتجديد بما يتوافق مع ما يطرأ على بنية المعرفة من اضافات، وما يطرأ على البناء الاجتماعي من تغيرات، والتعليم بين تغير المعرفة والتغير الاجتماعي محاصر بتحديات جمة وعنيفة.

تتسم البلدان النامية بوجود احتلالات واضحة في هيالكها الاقتصادية وضعف في الامكانيات الفنية والتخطيطية وافتقارها الى سياسات سكانية وتعليمية واضحة، فضلاً عن عدم وجود استقرار سياسي يرافقة عدم استقرار اقتصادي وعدم توفر البيانات المطلوبة لتقديم التطورات المستقبلية لنشاطات مؤسساتها الانتاجية، وعليه فان طبيعة العلاقة بين عرض العمل والطلب علية في سوق العمل لاتساهم في تحقيق متطلبات السوق كما انها في احيان كثيرة تساهم في ظهور البطالة بانواعها، مع وجود عجز في تأمين احتياجات المشروعات الاقتصادية الى الاختصاصات المطلوبة ذات المستويات الفنية والمهارية العالية.

ان التعليم في العراق اذا استمر في ضخ هذه الاعداد الكبيرة من الخريجين بعيداً عن حاجات سوق العمل المحلية وما تتطلبة من مهارات حديثة وخبرات متطورة فانه من المؤكد سيصبح مؤسسة لرقد المجتمع بآجيال واسعة من الشباب العاطلين على الارصفة ممن ينتظرون فرص العمل المأمولة. لقد تشكلت هيكلية التعليم في العراق ورسالته وفلسفته واستراتيجياته لحقبة تاريخية كانت لها مقوماتها وظروفها، وقد آن الاوان لاحداث تغير وتطوير جذري في مؤسسة التعليم العالي لكي يسهم في مواجهة التحديات الانسانية والبيئية التي تواجهها.

وقد خصص مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد في جوها نسبرغ عام 2002 فصلاً مميزاً تناول اهمية النهوض بدور الشباب وتشجيع مشاركتهم في تنمية بلدانهم اقتصادياً واجتماعياً.

في هذه الدراسة سوف نركز على قضايا محددة هي:

المبحث الاول
الاطار المنهجي والنظري

اولاً: لاطار المنهجي

1 ـ مشكلة البحث:

تمثل مشكلة سوق العمل اسلوباً خاصاً من الاساليب المعاصرة والتقديم المعلوماتي الفاعل في مجتمعات اليوم المتطلعة الى العولمة والمعاصرة، لذا كانت الجامعات رافداً من روافدها وشمولها بحل هذه المشكلة، لما لها من دور فعال في التأثير والتأثير بسوق العمل، ولطالما كانت مشكلة ترابط، الجامعة بحقل العمل من المشكلات التي افرزتها الحياة المعاصرة والتي يمكن ملاحظتها من خلال المستوى العلمي لخريجينا الذي لا يسد ما يطمح اليه واقع التطور للوزارات والمؤسسات الصناعية في سوق العمل.

ان تحقيق التوافق بين البرامج التعليمية للجامعات وسوق العمل بحيث تعكس هذه البرامج ومحتواها العلمي حاجات سوق العمل ومتطلبات الهاجس الاكبر لكل جامعة.

لقد اصبح التعليم يواجه مشكلة البطالة وعدم حصول الخريجين على الوظائف في سوق العمل، هذه التحديات ابرزت الحاجة الى اعادة النظر في سياسة التعليم الجامعي وذلك بتعديل مساره بما يتلائم ومتطلبات البيئة الجديدة للتعليم.

لقد ادركت حكومات البلدان المختلفة ان التعليم يمكن ان يفضي الى تنمية شاملة ويحقق وتأثر تقدم عالية اذا ما احسن تنظيمه، فبدوت منظومة تعليم متطورة ذات مرونة وكفاءة عالية قادرة على تلبية حاجات المجتمع ومتطلبات تقدمه وتطوره لايمكن تحقيق اي نهضة تنموية.

ان معالجة مشاكل سوق العمل وخلق فرص جديدة للتشغيل يصبح حاجة ملحة خاصة بعد تزايد اعداد العاطلين من الخريجين الذين لم يحصلوا على فرصة عمل، فضلاً عن تزايد اعداد المشتغلين بالاعمال الهامشية التي لا تتناسب مع المؤهلات العلمية والعملية لهواء المشتغلين وانتشارها بشكل واسع بين صفوف المتخرجين، والسؤال الذي يطرح نفسه ماذا اعددنا لمستقبل الشباب في العراق؟ وهم يشكلون اليوم الفئة الاكبر ديموغرافياً في السكان، وهم الموارد البشرى المؤثر في عملية التخطيط للتنمية الوطنية المستدامة اذا توفرت لهم فرص التعليم الذي يزودهم بالمهارات التي تئواءم مع متطلبات سوق العمل وتمكنهم من المشاركة في المشروع الوطني لاعادة بناء بنيتة التحتية.

2 ـ اهمية البحث:

تأتي اهمية البحث كونه يسلط الضوء على واقع التعليم في العراق ودوره في تشخيص المعوقات التي تواجه التعليم في العراق، ان تحديث التعليم او تجديده هو عملية هادفة لتغيير طبيعة التعليم والانتقال به الى وضع ارقى نظرياً وعملياً وذلك من خلال البحث المتأني في فلسفة التعليم وسياسته ونظمه ومؤسساته، كذلك التعرف على الاساليب المناسبة لمعالجة جوانب الضعف في

البحث العلمي للارتقاء بكفاءة ادائه وتطويره، ودراسة مدى ارتباط انشطة البحث العلمي التي تتم ممارستها في مؤسسات التعليم العالي، ومدى اسهامها في حل مشكلات التنمية والمشاركة مع القطاع الخاص، وتقويم امكانية اسهام البحث العلمي في حل التحديات الفعلية التي تواجه المجتمع والتخلص من العلل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع كالتطرف الديني والعنف والفقر والجهل والهجرة، وعليه فان معيار نجاح وتقدم اي مؤسسة تعليمية يقاس بالمستوى العلمي والاكاديمي لخريجيها ومدى تسلحهم بمهارات تطبيقية تتلائم ومتطلبات سوق العمل المعاصر.

3 - أهداف البحث:

- التعرف على واقع التعليم العالي في العراق ودوره، الفاعل في تنمية المجتمع ومدى اسهامه في الحياة الاجتماعية.
- معرفة امكانية احداث تغيير واصلاح الواقع التعليم العالي في ظل الامكانيات المتوفرة.
- معرفة العلاقة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في العراق ودورها في احداث التنمية المستدامة.
- التعرف على الفرص المتاحة امام المراة ومعوقات اسهامها في مسيرة التنمية وتفاعلهامع اقتصاد السوق.
- التعرف على العلاقة بين التعليم وعدم المساوة، بين ألجنسين في سوق العمل والتنمية.

4 - المنهجية:

ان بحثنا يعد من البحوث النظرية التحليلية التي تحاول استنطاق البيانات الكمية المتاحة وخاصة البيانات الواردة في مسوح الجهاز المركزي للاحصاء وبيانات التخطيط والتعاون الانمائي الخاصة بسياسات التشغيل والقوى العاملة، وبيانات وزارة التعليم العالي، كما ان البحث خرج بإستراتيجية لاعداد وتنمية الملاكات البشرية.

ثانياً: اطار مفاهيمي.

ترد في معظم البحوث والدراسات مجموعة من المفاهيم والمصطلحات العلمية ذات العلاقة بموضوع تلك البحوث والدراسات، مما يستوجب على الباحث تحديدها، وكلما القسم هذا التحديد بالدقة والوضوح تمكن المتابعون للبحث من ادارك المعاني والافكار التي يريد الباحث التعبير عنها[1] ان المفاهيم اساسية وضرورية في كل علم، وكما يرى (هندرسون) التفكير يصبح مستحيلاً دون اطر ومراجع ضرورية، وهو تعبير الافكار والتصورات برموز لغوية تتجسد من خلال الملاحظة اي انه تجديد للواقع[2]. والمفاهيم التي سنتناولها في بحثنا هي:

أ - التعليم

يعرف التعليم بانه نقل المعرفة والمهارات والقيم من المعلم الى المتعلم [3] والتعليم في شموله لا يقتصر على فئة عمرية او فترة زمنية محددة من عمر الانسان، وهو ليس مقيداً بحال محدد هو التمدرس كما يشيع في الفهم الجزئي للمتعلم او الفهم السطحي له، ويعد المجتمع بكل تضاريسته ونشاطاته المجتمعية مدرسة كبيرة تمارس من خلالها خبرات التعليم [4].

فالتعليم هو الاداة التي يتم من خلالها تثقيف الافراد والجماعات وافساح المجال امامهم للاطلاع على الجديد من الاساليب التكنلوجية، والمستحدثة من الافكار والنظريات التي تشكل في مجموعها حصيلة المعرفة العلمية والتجربة الحضارية لمختلف شعوب العالم ومن هنا يمكننا القول ان التعليم هو احد الوسائل المهمة في الارتقاء الاجتماعي والمهني للانسان، بل هو ضرورة من ضروريات الحياة التي لا غنى عنها لاي مجتمع من المجتمعات الانسانية من تحصيلها وتنميتها واستثمارها من اجل دفع حركة التقديم الى الامام، فالتعليم الى جانب كونه حقاً انسانياً فانه جوهر عملية التنمية البشرية المستدامة.

ب -التنمية

يعد مصطلح التنمية من اكثر المصطلحات تداولاً، ويمكن ان يمتد ليشمل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، الا انه كمصطلح يصعب تحديده، وذلك يعود الى تنوع الجوانب المتصلة به ولاختلاطه بمصطلحات اخرى، فالتنمية تعني انبثاق حالة عقلية ونفسية واجتماعية من شأنها ان تجعل النمو ممكناً، وعليه فان التنمة الحقيقية تعني النمو مضافاً اليه التغيير، والتطوير في ان واحد [5]. وقد عرف تقرير الامم المتحدة الخاص بالتنمية البشرية لعام 1993 التنمية البشرية بأنها تنمية الناس من اجل الناس بواسطة الناس وتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر، سواء في التعليم او الصحة او في المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من اجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعاً واسع النطاق، وعادلاً، والتنمية بواسطة الناس اي اعطاء كل امري فرصة المشاركة فيها [6].

ويعد مفهوم التنمية البشرية من اكثر مفاهيم التنمية شمولية لانه يجمع ما بين الانتاج والتوزيع للسلع، مع توسيع القدرات الانسانية ويحلل كل قضايا المجتمع من منظور البشر كمنتجين ومستفيدين من التنمية وبكونهم اداة التنمية وغايتها [7]. اي انها عملية توسيع للخيارات المتاحة امام الناس واهم هذه الخيارات تحقيق حياة طويلة خالية من العلل واكتساب المعرفة، والتمتع بمعيشة كريمة على ان هناك خيارات اخرى منها الحرية السياسية وضمان حقوق الانسان واحترام الانسان لذاته [8].

وتعرف التنمية المستدامة بانها سياسة لتشجيع النمو المستمر والمتناسق مع الحفاظ على توازن موارد البيئة، من خلال ترشيد استغلال الموارد القابلة للنفاذ والانتقال الى الموارد القابلة

للتجديد، ومشاركة الجماعات الحلية في مشاريع التنمية [9]. وهي لا تكتفي بتوليد النمو فحسب بل توزيع عائداته بشكل عادل ايضاً، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم، فهي تنمية تخدم الفقراء والمحرومين والمراة، وتشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة، تهدف الى تمكين الناس وتحقيق العدالة بينهم [10].

لقد اكدت تقارير التنمية البشرية لعام 2010 على اهمية مفهوم التنمية فركز على التمكين والانصاف، والاستدامة في توسيع الخيارات المتاحة للانسان، كما بين ان هذه الابعاد الاساسية لا تلازم دائماً، وتناول التقرير التحديات المائلة امام تحقيق الابعاد، فهي ابعاد متأزرة لا يتحقق اي منها على حساب الاخر [11].

فالتنمية البشرية اذن هي توسيع الخيارات والحريات والامكانيات التي تفسح المجال امام الناس ليعيشوا الحياة اللائقة التي ينشدونها، مع بذل جهود لدرء خطر المساس بمجريات الاجيال اللاحقة، وعليه فان تحقيق التنمية يستلزم، الاهتمام بالاستدامة المحلية والوطنية والعالمية في اطار من الانصاف والتمكين.

ج- سوق العمل

يعرف سوق العمل بأنه المكان الذي تتفاعل فيه مختلف العوامل التي تؤثر في عناصر التوظيف، اي المكان الذي يبحث طالبي العمل او العاطلين عن وظيفة او عمل، وهو محل تلاقي وتفاعل قوى العرض والطلب على العمل [12] كما يعرف بانه حركة العرض والطلب على القوة العاملة في بلد ما وخصائص قوة العمل ومستوياتها العلمية وتوزيعها عل مختلف القطاعات والمهن والمناطق بالاضافة الى مستويات الاجور والقوانين المنظمة لحقوق العمل [13].

ان جوهر سياسة التشغيل تكمن في قدرة العاملين واجهزة العمل والتشغيل على التكيف مع التغيرات والازمات وتحديداً مرونة سوق العمل، مهدف توفير التدريب اللازم وربطة بسوق العمل، وخلق قوة عمل تنافسية في سوق العمل تقود الى فرص عمل منتجة تحقق امناً وظيفاً [14]. والمراد بالتشغيل هو العمل بمقابل سواء لدى صاحب العمل او ان يعمل الفرد لحسابه، كما يقصد بهذا اللفظ، ان يجد الافراد الداخلون في قوة العمل التي تناسبهم في احدى المهن او الصناعات وكذلك النشاط التجاري والخدمات [15].

ويعرف معجم مفاهيم التنمية سياسته التشغيل والعمل بانها عملية تحديد الاحتياجات من القوى البشرية القادرة والراغبة والمتاحة للعمل، واختيار الافضل منها واعدادها للعمل والاستمرار فيه، بما يكفل تلبية حاجات المؤسات والمصالح ومن ثم حاجات المجتمع. ومن اهم ركائزها ارتباط سياسة التوظيف بسياسات التعليم والتدريب التي ينبغي ان تستجيب لسياسة التوظيف التي تمثل الحاجة للقوى العاملة المؤهلة، واعتبار العنصر الانساني هو الركيزة والاساس في بناء المجتمع

وضرورة ان تكون سياسة التوظيف تابعة لتخطيط القوة العاملة على مستوى الدولة وتحديد سياسة التوظيف على ضوء الاهداف العامة للدولة [16].

ان من ابرز مشاكل سوق العمل هو وجود الفائض والعجز في بعض التخصصات والمهن ناجم عن اختلالات بين العرض والطلب على العمل، وان ذلك يستلزم وضع الاستراتيجيات واتخاذ الاجراءات المناسبة لتحقيق التوازن ومعالجة الاختلالات.

اطار تعريفي

بعض مؤشرات النوع الاجتماعي

-عدد سكان العراق (31,9) مليون نسمة للعام 2010 وارتفع الى (33) مليون نسمة عام 2012.

-عدد السكان من الشباب (8,7) مليون شاب وشابة للعام 2011 وبنسبة (28%) من اجمالي السكان نصفهم من الاناث.

-نسبة الذكور من الشباب (14,2%) للعام 20011 مقارنة بالاناث (13,5%) بفجوة نوعية مقدارها (0,7%).

-نسبة مشاركة المراة في النشاط الاقتصادي انخفضت من (14,2%) عام 2003 الى (13%) عام 2011.

-معدل البطالة في العراق بعمر (15) سنة فاكثر (15,34) بين الذكور (14,3) وبين الاناث (19,6%).

-تتصدر محافظة ذي قار بطالة الذكور بمعدل 28% تليها ميسان (24%)، في حين تتصدر محافظتي كربلاء وذي قار بطالة الاناث بمعدل (39%) وبلغ اقل معدل لبطالة الذكور في محافظتي اربيل وكركوك بمعدل (5%) للعام 2011.

-ان ترتيب العراق يقع في العشرة الاخيرة من فئة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة المنخفضة ويحتل التسلسل (131) وفق تقرير التنمية البشرية للعام 2013.

-تشكل نسبة الشبان الساكنين في المناطق الحضرية (19,4%) الى اجمالي سكان الحضر البالغ (69,0%) وتنخفض في المناطق الريفية الى 8,2%) من اجمالي سكان الريف البالغ (31,0%) للعام 2011.

المبحث الثاني
التعليم والتنمية

إن تنمية البشرية من خلال التعليم بعد عاملاً رئيسياً بالنسبة للتنمية الاقتصادية وعنصراً مهما من عناصر الاستثمار القومي من اجل اعداد القوى البشرية الملائمة لمطالب التنمية ولقد استحوذ موضوع التعليم وعلاقته بالتنمية البشرية حيزاً كبيراً من اهتمام وفكر وكتابات الباحثن والعلماء، فالعالم ((لويس ويرث)) (L.wirth) يؤمن بحتمية خلق الظروف الاجتماعية المناسبة للافراد لكي يستطيعوا ان يندبوا مجهوداتهم في سبيل اثارة القوى التي تحتاج لها خبرات تعليمية، وتدريبية لتكون اساساً لعلمية التنمية [17] ان ضرورة التعليم تكمن في قدرته على تنمية الشخصية الانسانية ومساعدتها على تجسيد ارادتها، وحركتها وابداعاتها وانتمائها الحضاري والقومي ومشاركتها في مسيرة تنمية مجتمعها [18].

وتتركز المحاور التي من خلالها تناولتا التعليم والتنمية على ثلاثة محاور رئيسية هي [19]:

1 - توفير التعليم كاداة لاكتساب التقانه (التكنولوجيا).
2 - ربط التعليم باجتياحات سوق العمل.
3 - ان التعليم حق اساسي يهدف الى تحسين وضع البشر.

ويركز المحور الاول على تطوير العنصر البشري علمياً وفنياً وتزويدة بالافكار والمعلومات الضرورية التي تنسجم مع التطورات المتسارعة اما المحور الثاني فيؤكد على ربط التعليم باحتياجات سوق العمل من الاختصاصات والمهن المختلفة والتي هي في تغير مستمر وطلب يفترض المواكبة، وهذا الامر يتطلب استجابة قطاع التربية والتعليم لتلك الاحتياجات التي لا تقتصر على توفير قوة العمل فحسب وانما تتجاوز ذلك الى تطوير نظام التربية والتعليم وتجديد المناهج والاساليب، اما المحور الثالث فيؤكد ان التعليم يستهدف تغير الانماط السلوكية والتصرف العقلاني، وتطوير التفكير وتنمية المهارات البشرية، ان للتعليم مضامنية ومؤشراته الاقتصادية والتنموية، ومع ان التعليم في العراق كان مجانياً، فان هناك عوامل اخرى تجعل الافراد اقل اهتماماً بمردوداته [20].

ان علاقة التعليم بالتنمية تحتاج الى المزيد من الاستقصاء العلمي، وقد اظهرت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق وجود فجوة بين الجنسين في الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، وفي معرفة القراءة والكتابة، وفي المشاركة في النشاط الاقتصادي. وتعد نسب التحاق الاناث في المدارس الابتدائية منخفضة مقارنة بللذكور، وقد اصبحت فجوة النوع الاجتماعي للفقراء اكبر بكثير في المناطق الريفية، فحوالي (40%) من الاناث في هذه المناطق غير ملتحقات بالمدارس الابتدائية، مقارنة بحوالي (20%) في المناطق الحضرية [21].

وهناك حالات يكون التفاوت ليس في صالح الذكور مثل ارتفاع معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الثانوي بين الفقراء في صالح الاناث، وذلك بسبب اضطرار الذكور الى ترك الدراسة والحصول على عمل.

ولا ترجع مشكلة البطالة الى ان النظام التعليمي يقبل اعداد كبيرة من المتعلمين ولكن ترجع المشكلة اساساً الى ان الخريجين لا يحصلون على المهارات والمطالب الاساسية في سوق العمل.

وتعكس معدلات الالتحاق في مراحل التعليم الابتدائي فروقاً كبيرة بين الفقراء وبين الريف والحضر بين المحافظات، فعلى سبيل المثال هناك اختلافاً في الاسباب التي تؤدي الى عدم الالتحاق بالمدارس بعمر (14-6) سنة بين الفقراء والاغنياء يمكن ارجاعة نسبياً الى اوضاعهم الاقتصادية، فعدم تمكن الاسرة من دفع نفقات الدراسة، بلغت نسبتها عند الفقراء (3،12%) مقابل (2،1%) عند الاغنياء في مستوى الدراسة الابتدائية، وعدم الاهتمام بالدراسة والمدرسة يرتفع عند الاغنياء الى (57,4%) مقابل (52,7%) للفقراء في مستوى الدراسة الابتدائية ايضا [22] في حين يبلغ معدل الالتحاق بالمرحلة المتوسطة للفقراء نصف مثيلة لغير الفقراء، اذا اظهر المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق ان (45%) يرجع عدم التحاقهم الى عدم اهتمام الاسرة او الفرد بالدراسة و(18%) لم يلتحقوا بالمدارس بسبب عدم وجود مدرسة و (12%) لاسباب اجتماعية الامر الذي يكشف ضعف الوعي بأهمية التعليم وعجز النظام التعليمي عن توفير المدارس الكافية ومستلزماتها [23]. وبُعد المدرسة عن المسكن وعدم توفير الخدمات الضرورية في المدارس.

وقد اكد اول تقرير للتنمية الانسانية العربية في عام 2002 ان التنمية الانسانية، بتحسينها القدرات الانسانية تخلق القدرة على ممارسة الحرية وحقوق الانسان فالحرية هي الضامن وهي اهداف التنمية الانسانية، فتحسن الصحة والتعليم هو في كثير من الاحيان شرط اساسي للمشاركة الفعالة في الحياة العامة، مع توسع نظاق الصحة والتعليم بحيث يشمل المحرومين والمهمشين يصبح من الصعب على النخب ان تحرم اي فئة من حقوقها.

ومن الملاحظ ان الجامعات لا تزال تخرج سنوياً عشرات الالوف من الطلبة الذين لا يمكنهم الافادة من ثقافتهم ومؤهلاتهم فائدة ملموسة في المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية وتضطر الدولة الى توفير الاعمال في مؤسساتها الاخرى التي تطفح بالموطنين الفائضين عن الحاجة والتي تعاني من مساوئ البطالة المقنعة. وقد جاء في احد تقارير اليونسكو الى نسبة 25% الى 30% من خريجي الجامعات في امريكا اللاتينية في حالة بطالة، وفي افريقيا تبلغ النسبة 12% وفي سريلانكا بلغت النسبة 72% وتؤدي بطالة الخريجين هذه في الدول النامية الى هجرتهم الى الدول الصناعية، فقد جاء في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الامم المتحدة ان الدول النامية تفقد الالاف السكان من ذوي المهارات كل سنة شاعرين بالاحباط من الاجور المنخفضة والفرص المحددة [24].

وهنا يجب اعداد القوى العاملة لتلائم اساليب الانتاج المتبعة من ناحية المهارة والمهن المطلوبة، وبالتالي يلعب التعليم ومؤسساته التدريبية دوراً كبيراً في نجاح هذه المهمة التي تتطلب وقتاً ليس بالقصير.

القصور في البيانات السكانية:

يعد العراق من الدول التي تعاني من مشكلات في المنظومة الاحصائية للسكان التي باتت تعرقل عملية التخطيط والتنمية، وهناك جملة من الاسباب تقف وراء هذه المشكلات منها ما يعود الى الظروف الطبيعية للبلد التي تحول دون بلوغ الدقة في الاحصاءات، والظروف الاجتماعة والثقافية، فالواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع العراقي يعاني الكثير من التصدعات والمشكلات التي تعرقل مسيرته نحو التقدم والتطور بالاضافة الى الظرف الاقتصادية فلا نجاح عملية استقصاء البيانات السكانية لابد من توفير الدعم الاقتصادي، ويعد القصور في حجم الانفاق المادي من العوامل المؤثرة سلباً على عملية الحصول على قاعدة بيانات سكانية للبلد التي اهمل انجازها منذ عام 1997، ولا ننسى اثر الاوضاع السياسية اذ ان لعدم الاستقرار السياسي في العراق وانشغال الحكومة بفرض الامن اثر سلباً على الواقع الاحصائي [25].

ويمكن ان نحدد الجوانب التي ينعكس عليها القصور في البيانات السكانية على عملية التخطيط والتنمية وكما يلي:

- الجوانب الديموغرافية: ان عدم اجراء تعداد سكاني في العراق قد القى بظلاله على الجانب الديموغرافي في عملية التخطيط والتنمية وبالتالي اثر سلباً على عملية التنبؤ بمستقبل الوضع السكاني ومن ثم رسم سياسة سكانية للعراق، فقصور البيانات السكانية تركت فجوة في التعرف على الواقع الاديموخرافي بشكل صحيح.
- الجوانب الاجتماعية: تعد البيانات الخام للسكان احدى العناصر الرئيسية في عملية التخطيط للتنمية، فعن طريقها يمكننا ان نتعرف على المظاهر الاجتماعية لاسيما التي تتعلق بالخدمات المجتمعية (التعليم، الصحة، والسكن)، اذا يشير التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق، ان العراق ما زال يعاني نقصاً حاداً في الكثير من قطاعات التنمية لسد احتياجات سكانه من اساسيات الحياة ومازالت مؤشرات التنمية منخفضة وتشوبها الكثير من العراقيل واهمها النقص في الاحصائيات الديمغرافية [26].
- الجوانب الاقتصادي: ان البيانات السكانية تعكس لنا الصورة الحقيقية عن قوة النشاط الاقتصادي ضمن الفئة العمرية (15-65) كما تكشف عن اعداد العاطلين عن العمل، وحجم الطلب على القوى العاملة، ان جهل المخططين بمخرجات التعليم وحجم القوى العاملة كان من العوامل المساعدة في انتشار البطال [27] ان قصور البيانات الديموغرافية لها انعكاساتها على الجوانب الاقتصادية، فمعدلات الانتاج، وحجم الاستهلاك ونوعه يختلف بين الذكور والاناث، كما ان التعرف على واقع القوة العاملة من الذكور والإناث ومدى مساهمتها في النشاط الاقتصادي من العوامل المهمة في عملية التنمية الاقتصادية.

ان اهمية البيانات الديموغرافية في جانبها الاقتصادي تكشف عن الفئات العاطلة عن العمل والفئات الهشة في المجتمع ومن ثم تحديدها للتخطيط بتغير حالها والنهوض بواقع تلك الفئات من حيث توفير العمل وسبل العيش الرغيد والحفاظ على المجتمع من التفكك والنهوض بالواقع الاقتصادي للمجتمع العراقي [28] نخلص مما سبق ان قصور البيانات السكانية تعد مشكلة ديمغرافية واجتماعية تنعكس اثارها على الواقع التخطيطي والتنموي للمجتمع العراقي.

المبحث الثالث :

التعليم وسوق العمل

يمتلك الاقتصاد العراقي خصوصية من بين الاقتصاديات النامية، نظراً لطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية المتغيرة التي القت بظلالها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للقطر، حيث ضعف اداء السياسة العامة للدولة وتقلص دور الدولة وفاعلتها في الاقتصاد. ومن خلال قراءة للنمو الاقتصادي العراقي عبر عقود عدة بدأ بمرحلة السبعينات مروراً بمرحلة الحصار الاقتصادي والاحتلال، ومن خلال مراجعة مسيرة اداء الاقتصاد تستطيع ان نتلمس مدى التدهور الذي لحق بالاقتصاد الوطني ونتائجه السلبية الاقتصادية والاجتماعية.

ان هذا التردي الاقتصادي انعكس على مجمل النشاط الاقتصادي الوطني حيث شهد العراق تفشي الفقر والبطالة بشكل لم يسبق له مثيل صاحبة توقف العديد من المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، حيث توقف ما يقارب (72%) من اجمالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما ساهم في تقليص فرص العمل وتسريح اعداد متزايدة من العاملين وتفاقم مشكلة البطالة مع حصول تدهور وانخفاض في كفاءة القطاع الصناعي [29].

وتعزو دراسة قام بها مجلس العلاقات العامة في الولايات المتحدة الضعف في الاقتصاد العراقي الى اربعة عوامل هي: غياب الامن، وتهريب النفط، والقصور البيروقراطي، وهجرة الادمغة [30].

ويعد رأس الحال البشري من العوامل التي تؤثر بصفة مباشرة في حجم البطالة من خلال طبيعة التركيب الهيكلي للسكان، فعند النظر الى حجم السكان من هم في سن العمل في الهيكل السكاني للعراق والتي من ابرز سماته تسارع نمو القوى العاملة يقابله تباطؤ في النمو الاقتصادي، مما ينتج عنه زيادة في اعداد الافراد الباحثين عن عمل وانحسار دور الدولة باعتبارها المستخدم الرئيس للقوى العاملة، وتزايد دخول الاناث في سوق العمل وغيرها من العوامل مما يسيب ظهور مشكلة البطالة بشكلها السافر [31]. ويدل معدل النشاط الاقتصادي على المستوى العام لمشاركة السكان الذين انخرطوا في الحياة العملية، كما يشير الى الاهمية النسبية لليد العاملة المتوفرة للعمل في مختلف قطاعات الاقتصاد.

ويتأثر هذا المعدل بعدد من المتغيرات كالجنس والعمر والحالة الزوجية، والتعليم، وطبقاً لبيانات عام 2008 فقد بلغ معدل النشاط الاقتصادي للسكان بعمر (15) سنة فاكثر في العراق (46,84%) لكلا الجنسين ويشكل هذا المعدل للذكور (74,95%) مقابل (18,04%) للاناث [32].

ويتميز سوق العمل في العراق بخصائص مشابهة لتلك الموجودة في دول الجوار، حيث تزداد نسبة العاملين من الذكور نسبة الى الاناث، اذا يبلغ مجموع القوى العاملة (6,7) مليون شخص، منهم (5,6) مليون رجل، و(1,1) مليون امرأة، وتلعب الحكومة دوراً مركزياً في سوق العمل، حيث توظف ما مجموعة (29%) من قوة العمل، ويتركز (58%) منهم في مجال التعليم لارتفاع الاجور التي توفرها الحكومة لهذا القطاع [33] ان نمو العمالة وزيادة الانتاجية يمكنهما من المساهمة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي فضلاً عن التأثيرات بعيدة الاجل في توزيع الدخل، لذا فان العلاقة بين توفر فرص العمل والنمو والفقر اساسية لتقويم التقدم في توفير فرص العمل اللائق للجميع. وتشير البيانات المتاحة عن العراق الى ضعف العلاقة بين نمو الناتج المحلي الاجمالي وتوفير فرص العمل في الاقتصاد، الامر الذي يؤدي الى تزايد فرص العمل غير المنتج، وزيادة العمالة الناقصة، وتفاقم معدلات البطالة [34]. فقد بلغت معدلات العمالة الناقصة بسبب قلة ساعات العمل للسكان بعمر (15) سنة فاكثر في العراق (28,79%) لكلا الجنسين، ويشكل هذا المعدل بين الذكور (23,37%) وبين الاناث (53,12%) وتتصدر محافظة واسط المحافظات بارتفاع معدل العمالة الناقصة فيها الى (48,44%) لكلا الجنسين، ويشكل هذا المعدل بين الذكور (90,10%) وبين الاناث (75,90%) [35].

وتشير نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2008 الى الخفاض معدل البطالة العام بنسبة (12,34%) مقارنة بمعدل البطالة لعام 2006 (17,50%) وان معدل البطالة للسكان بعمر (15) سنة فاكثر في العراق بلغ (15,34%) لكلا الجنسين، يشكل معدل البطالة بين الذكور (14,33%) وبن الاناث (19,64%) [36] اما الحالة العلمية للبطالة في الفئات التعليمية فتشير نتائج المسوح الى ان اقل معدل للبطالة هو بين الذين يحملون شهادة الدكتوراه (2.7%) إذ شكل هذا المعدل للذكور (1,9%) وللاناث (6,2%) بينما سجل معدل البطالة بين حملتة شهادة الدبلوم العالي (5,3%) [37].

ان القدرات الفنية لرأس المال البشري تمثل تأثير غير مباشر على المستوى العام للبطالة من خلال ملائمة امكانيات ومهارات افراد المجتمع لمتطلبات العملية التنوية والتي تتمثل بمستوى التعليم والاختصاصات العلمية المطلوبة وعلاقة مخرجات التعليم العالي والمهني مع متطلبات سوق العمل.

ان اعلى معدل للنشاط الاقتصادي كان بين حملة شهادة الماجستير فقد بلغت (90,74%) ويلية حملة شهادة البكلوريوس (89,49%)، اما اقل نشاط اقتصادي فكان بين غير الحاصلين على شهادة حيث سجل معدل مقدارة (36,47%) ويلية بين حملة الشهادة المتوسط (40,28)، مع العلم

ان الكثير من الخريجين لا يعملون في حقل الاختصاص مما يشكل هدراً للطاقات وسوء استغلال للموارد البشرية، وهدر للوقت والجهد التكاليف في عملية الاعداد المهني والوظيفي [38].

وقد خرجت ندوة المنظمة العربية للتنمية الادارية حول (استشراق الوظائف الجديدة المطلوبة في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين) المنعقدة عام 2006 بنتائج تتعلق بالوظائف الاكثر طلباً في المستقبل وهي:

1 - مقدموا الخدمات الطبية ومساعدوا الخدمات والعناية الطبية
2 - مهندسو الحاسوب وامن المعلومات والشبكات والتطبيقات.
3 - موظفوا البورصات والاستشارات المالية والتأمين.
4 - موظفوا وعمال الموافق العامة والخدمات الادارية.
5 - قطاع الفندقة والسياحة والاستجمام والوجبات السريعة.
6 - اخصائيوا خدمات التعليم [39].

نخلص مما سبق ان معدلات البطالة العالية تعكس وجود خلل جوهري بين سوق العمل وعملية التنمية من جهة وناتج التعليم من جهة اخرى، وينعكس ذلك في ضعف انتاجية العمال ووهن العائد الاقتصادي والاجتماعي على التعليم في الاقتصاد.

المبحث الرابع
التنمية وعدم المساواة الجنسوية في سوق العمل

تعيش المرأة العراقية ضمن اطار مجتمعي تختلط فية جملة من المعوقات التي تتجسد بعدم الاستقرار الامني وحالات العنف وموجات الهجرة والتهجير القسري اضافة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية كتفاقم نسبة الحرمان والفقر والبطالة والتهميش والاستبعاد والتي تفاعلت بمجملها لتوضع بشكل جلي الدور الاقتصادي المحدود للمرأة، مما يفرض اعادة النظر بعملية التخطيط والتنمية من خلال تمكينها، ويتطلب تمكين المرأة تغيير لثقافة التميز ضد المرأة ونبذ التقاليد الاجتماعية والقيم البالية التي تعرقل عملية التنمية، وبناء ثقافة التكافؤ والمساواة [40].

فالتمكين هو عملية بناء ثقة الافراد بانفسهم عبر تعزيز قدراتهم في التفكير والانتاج، واحداث التغيير نحو الافضل، وتحديداً اولئك المستبعدون تقليدياً عن عمليات اتخاذ القرار بفعل التهميش الاجتماعي او العرقي او غيره [41] وعلى الرغم من ان المراة العراقية قد احرزت تقدماً مهماً في مجال التعليم ادى الى تحسين واضح في ما تملكه من مهارات ومعارف تؤهلها للتنافس في سوق العمل، الا ان معدل نشاطها الاقتصادي ما يزال متدنياً، وتبلغ نسبة مشاركة المراة العاملة في النشاط الاقتصادي عام 2003 (14,2%) وارتفعت الى (18,04%) عام 2008، مقابل (73,7%)

للذكور عام 2003 وارتفعت الى (74,45%) عام 2008 ويشير الانخفاض في نسبة مشاركة النساء في سوق العمل الى الاعلان الضمني على ارتفاع معدل البطالة بينهن، حيث ارتفعت من (15%) عام 2004 الى (25%) عام 2008 [42].

ان انخفاض معدل النشاط الاقتصادي للاناث مقارناً بالذكور يشير الى العوائق الاجتماعية المفروضة على دخول الاناث في سن مبكرة في سوق العمل، الامر الذي يدلل على الصعوبات التي ما تزال المرأة تعانيها في الوصول الى العمل اللائق والمشاركة في سوق العمل [43]

فتصورات الاسرة العراقية عن العمل المناسب للمراة ما زالت تقليدية الى حد كبير، اذا مازالت الرغبة بالوظيفة الحكومية هي الاقوى والاشد تفصيلاً، ويرجع ذلك الى ان دوائر الدولة توفر ضوابط ومزايا لا يوفرها القطاع الخاص كما تعتقد تلك الاسر.

ان خروج المرأة الى سوف العمل، ومشاركتها الفعالة والنشطة في مختلف مجالاته وميادينه وما حققته من مكاسب كبيرة وضمان لحقوقها يعد اسهاماً مباشراً بالعملية الانتاجية

وتتحدث المنظمات الدولية عن ظاهرة تأنيث الفقر، وارتفاع معدله بين النساء اذ ان عدد كبير من النساء النشيطات يعملن في القطاع غير النظامي، وتعمل جميع مؤسسات هذا القطاع خارج اطار القانون، ولا تمتثل لتشريعات العمل السائدة، وترجع الادبيات التنموية انتشار هذه الحالة الى التغيرات الديموغرافية، وتحيز سوق العمل ضد النساء، والسياسيات الاجتماعية وعدم كفائتها في مساعدة النساء [44].

ومن خلال الواقع التعليمي للمراة العاملة وعلاقته بنسب التشغيل والبطالة، نجد ان نسبة الامية للنساء بلغت (20%) مقابل (10,4) للرجال عام 2005، وارتفاع هذه النسبة النساء ساهم في ارتفاع نسبة النساء الاميات العاطلات عن العمل وبنسبة (30%) لنفس العام، مما يفسر لنا العلاقة الترابطية بين التعليم والبطالة [45].

ان تعدد الفرص التعليمية وتنوعها وتبني انماط تعليم عملية ملائمة لاسواق العمل الجديد يساهم في ارتفاع نسب التحاق الاناث الفقيرات بمختلف المراحل التعليمية بالنظر لارتباط فرص العمل الجديدة والمجزية بالمؤهل التعليمي.

ويرتبط مستوى التعليم ونوعه وطبيعة الاختصاص في تحديد اتجاهات عمل المرأة في العراق، اذ ان (15،9%) من النساء العاملات تخصصهن يدخل ضمن نطاق العلوم الصرفة، مقابل (13,4%) للعلوم الانسانية الادبية لعام 2006، مما يفرض قيوداً على طبيعة النشاط الاقتصادي وسوق العمل ازاء توفير فرص عمل تراعي اختصاص النساء النشطات اقتصادياً، لقد حرصت الدولة على ان تهيء للمرأة العراقية فرص التمكين المؤسساتية الرسمية (كالتعليم، الصحة، مراكز التدريب .. وغيرها)، الا انها اهملت حقيقة مؤداها ان التمكين ليس مجرد اجراءات فنية، بل هو عملية تفسير لثقافة التميز، وبناء ثقافة التكافؤ والمساواة بكل انواعها [46].

ان التقسيم الجندري، ضمن الطبعة العاملة، والعبء المزدوج للعمل المدفع الاجر والعمل غير المدفوع الاجر الذي تواجهه المرأة، انما يجعل المرأة اكثر نزوعاً لتطوير علاقة وسيلية مع جسدها مقارنة بالرجل [47].

ان تمكن المراة من التعليم سيؤدي الى مردودات ايجابية منها ارتفاع مستويات التعليم، وانخفاض معدلات الخصوبة، وهذا بدوره سيقلل من ضغوط البطالة وعدم الاستقرار السياسي التي احدثها ارتفاع معدل النمو السكاني، كما انه يخلق قوة عمل ماهرة تساعد على تطوير الصناعات التنافسية[48] ومن هنا يتضح وجود علاقة بين المؤهلات، والمشاركة في سوف العمل والدخل، وهناك شواهد قوية على ان نقص المؤهلات يرتبط بازدياد التعرض لخطر البطالة، ولهذا نلاحظ ازدياد حاجة الافراد الى نيل بعض المؤهلات كي يتمكنوا من الالتحاق بسوق العمل.

الجنوسة وعدم المساواة في العمل:

تعد ظاهرة عدم المساواة الجنسوية والجنوسة في مجال العمل من القضايا الاجتماعية التي تشمل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويتخذ هذا الفصل المهني بين الرجال والنساء طابعاً عمودياً، حيث تميل مجالات استخدام المرأة في النطاق العام الى تركيز على المهن الوسطى او المتدنية في التراتب المهني بعيداً عن مراكز اتخاذ القرار وصنعه، وهناك عدة انواع من التمييز وعدم المساواة في مجال العمل منها اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمهنية، وهذا يعود الى عدة عوامل منها العادات والتقاليد والتنشئة الاجتماعية، التي ساهمت وما زالت في انتاج ثقافة التهميش ضد المرأة والفوارق والاخلافات البيولوجية وتأنيث الفقر، وبعض السياسات الاقتصادية الخاطئة [49].

وهذا يؤدي الى تدني المستوى المهاري والابداعي للمرأة وانعدام الفرص الاقتصادية والسياسية ليتبدد اليها الشعور بفقدان الاحساس بالقوة او المقدرة على الاندماج الاجتماعي، وهذه الصورة النمطية التي رسمت في مخيلتها بسبب عدم تعليمها ستنقلها عبر عملية التنشقة الاجتماعية كموروث الى الاجيال الاحقة كما ان هناك الكثير من العوامل كانت سلاح ذو حدين، ساهمت في حصول المرأة على بعض المكاسب، لكنها في الوقت نفسه ادت الى زيادة اللامساواة في مجالات العمل ، لا سيما الثورة الصناعية والعولمة وسوق العمل والازمات.

وقد يتبادر في الاذهان سؤال هل تعد عدم المساواة الجنوسية في العمل معوق للتنمية؟ ان الدراسات المستفيضة في هذا الشأن تخبرنا ان مقايس التفاوت الجنوسي في الفقر تكاد تكون صعبة، ولكن بطالة المرأة اكثر من بطالة الرجل، ومشاركتها في العمل اقل والتحاقها بالتعليم اقل، والفصل المهني واضح بشكل كبير، ومشاركتها في سوق العمل تتمحور في اعمال متدينة الاجر، وتهميشها مجمعياً، ولا سيما في المشاركة السياسية ومراكز صنع القرار، جميع هذه العوامل ادت الى ان تكون المرأة اشد فقراً من الرجل، وفي هذا الاطار اشار تقرير البنك الدولي الى تخلف النساء عن الرجال في المشاركة في قوة العمل، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل، فقد تراجعت قوة العمل

من النساء من (53%) عام 1980 الى (49%) عام 2005، في حين يستمر توظيف الرجال بنفس النسبة وتصل تقريباً الى 86% [50] فالنساء هن اول من يفقد فرص العمل في اوقات الانكماش واخر من يحصل عليها في اوقات الانتعاش. وفي العراق تقل مساهمة النساء في القوى العاملة عن مساهمة الرجال بشكل ملحوظ، إذ يشكل الرجال (79%) مقابل (21%) فقط للنساء [51]، اما مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي فقد بلغت (17%) مقابل (83%) للذكور عام 2008[52].

وفي ظل انحسار فرص عمل المراة في القطاع العام، ولا سيما بعد ان حددت الحكومة نسبة التعينات بـ (25%) للاناث مقابل (75%) للذكور في عام 2011، فان القطاع الخاص سيكون هو الفرصة الوحيدة امام النساء، ولا سيما بعد ازدياد نسبة الفقر، وقد اظهرت بيانات عام 1999 ان (79,2%) من مجموع النساء العاملات يعملن في القطاع العام مقابل (14,3%) في القطاع الخاص ولهذا نشاهد ان الكثير من النساء يلجأن للعمل في القطاع الخاص في ظل تردي الاوضاع الامنية، وضعف الحماية القانونية للمرأة، وضعف التوجهات الاجتماعية المعززة من الثقافة العامة نحو عمل المراة في القطاع العام.

وقد اشارت بعض الدراسات الميدانية الى ظاهرة الجنسوية والجنوسة في مجال العمل واشارت الى ان زيادة نسبة عمل المرأة يرجع الى الحروب التي اجتاحت العالم [53]، على الرغم من ان هذه الحروب زادت من محنته المرأة، عندما انسحبت من العمل برجوع الذكور وانتهاء الحروب – بينما بالغت دراسات اخرى في اعطاء مؤتمر سيداو اهمية كبرى في حصول المرأة على حقوقها، واشارت ان هناك انخفاض في نسبة مساهمة الاناث في قوة العمل وبمعدل (31%) مقابل (69%) للذكور، كما ان هناك علاقة تبادل بين العمل والتحصيل الدراسي ومكان الاقامة، اذ تتركز قوة العمل النسائية في القطاع الحكومي [54]. وفي دراسة لبيان اثر الازمات والحروب على علاقة المراة بسوق العمل وتأثير التحولات التي شهدها الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 على الفرص المتاحة للمرأة ومعوقات اسهامها في مسيرة التنمية وتفاعلها مع اقتصاد السوق، واكدت الدراسة ان هناك حضوراً لافتاً للنساء في الاسواق والمهن الهامشية مع ازدياد دور الدولة في خلق الوظائف وانحسار النشاط الاقتصادي الخاص، وان ارتفاع نسبة مساهمة المرأة في ذلك القطاع جاء نتيجة للبطالة وحاجة الاسرة الى مصدر مادي لسد احتياجاتها الاساسية [55].

وكشفت دراسات اخرى الى وجود عدم مساواة بين المراة والرجل في مجال التعليم وبنسبة (71%)، وان للتحولات المجتمعة المعاصرة دور في ترسيخ عدم المساواة وبنسبة (57%) وان تدني المستوى التعليمي لكلا الجنسين ساهم وبشكل فعال في التميز ضد المرأة وادى الى تدني مستواها الاجتماعي مقارنة بالرجل ولاسيما في مجال العمل، وان هناك علاقة بين عدم المساواة في العمل وعرقلة عملية التنمية، كما ادت سياسة الخصخصة التي قامت بها الدولة في العراق الى تحويل الكثير من المؤسسات والشركات من القطاع العام الى القطاع الخاص في تقليص فرص العمل امام النساء، وارتفاع نسبة البطالة بينهن [56].

وعلية يمكننا القول ان التنمية هي الجهود المنظمة والمقصودة للتنسيق بين الموارد البشرية والمادية من اجل زيادة الدخل القومي الذي ينسحب الى زيادة الدخول الفردية من جهة والقضاء على الفقر والعوز والجريمة من جهة اخرى وتوفير الخدمات التعليمية والصحية والدعاية الاجتماعية اللائقة، اي تحقيق الرفاهية الاجتماعية والشكل الثاني يوضح الكيفية التي يمكن ان تتحقق فيها التنمية.

شكل يوضح الكيفية التي يمكن ان تحقق بها التنمية

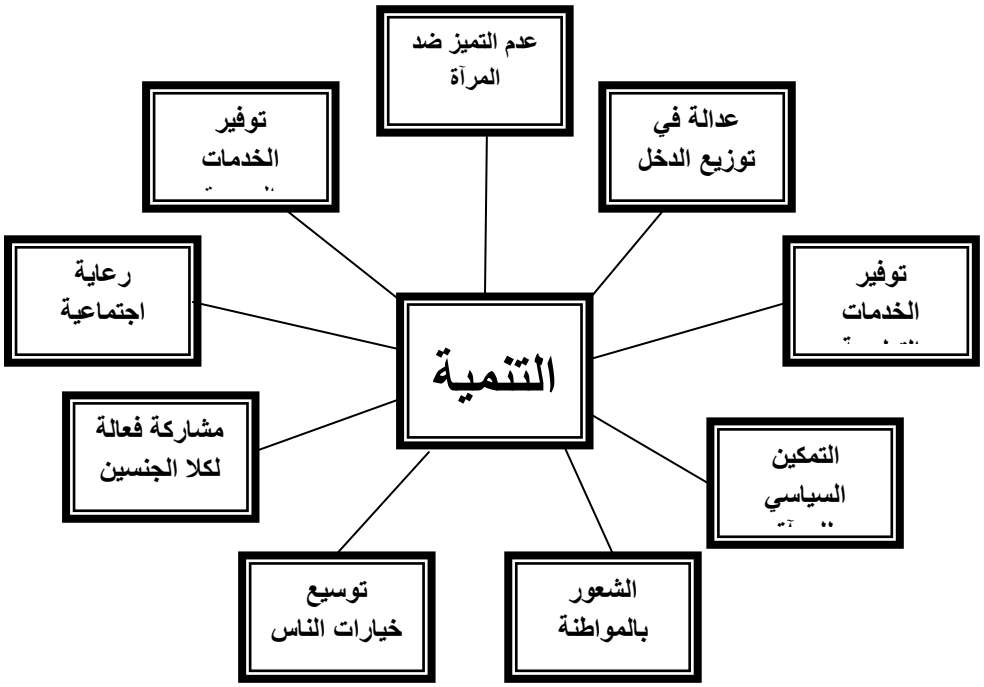

نلخص مما سبق ان للتشغيل في العراق خلفية ثقافية قائمة على مبدأ التمييز، ولا بد من التحرر الكامل من تأثيراتها، ولعل اهم مؤشرات ذلك المبدأ هو التمييز ضد النساء، وعلية فان سياسة التشغيل المطلوبة لابد ان تقوم على مبدأ العدالة والمساواة، وجوهره هو المواطئة وليس الانحياز الاثني او الجنسي او الثقافي، واخيراً لا بد من الاشارة الى ان ظروف الحرب والحصار الاقتصادي واحتلال العراق ادت الى كسر طوق العادات والتقاليد نسبياً تجاه عمل المرأة، الا ان غياب الامن وتصاعد حدة النزاعات والعنف، قد ساهم في رفع نسبة الفئات المحرومة والمهمشة

في المجتمع وعزز من تحديات الثقافة المجتمعية التقليدية التي لا تزال تشكل التحدي الاكبر امام عمل المرأة.

التوصيات:

1 - أعطاء مؤسسات التعليم العالي والجامعات الفرصة في ان تكون لها لوائحها الخاصة بها، فالتنوع في المضمون والبرامج واساليب العمل مطلب ضروري للتنافس بما يؤدي الى تنوع المخرجات واغناء الخبرات.

2 - مراجعة دورية للتخصصات التي تقدمها سائر مؤسسات التعليم العالي في ضوء رؤية مستقبلية للحاجات التنموية وسوق العمل وما يتطلبه من تخصصات جديدة.

3 - اعادة النظر بالبرامج التدريبية الحالية واعتبار التمكين عملية شمولية ذات مضامين مهنية فنية وثقافية ونفسية تستهدف بناء شخصية مبادرة قادرة على المشاركة والكفاح في سوق العمل.

4 - ينبغي ان تضطلع منظمات المجتمع المدني بدور مهم في تأسيس ونشر ثقافة الاقناع بالتكافؤ بين الجنسين بوصفه مطلباً حضارياً يهدف الى تعزيز مبدأ المشاركة بين الجنسين.

5 - مراقبة اسواق العمل غير النظامية لضمان عدم استغلال الشباب والفتيات واجراء دراسات ومسوح دورية حول احتياجات ومتطلبات سوق العمل.

6 - العمل على دراسة بعض النظم العالمية للتدريب على المهارات المختلفة بهدف الاستعانة بافضل هذه النظم وتطويرها لتناسب احتياجات سوق العمل.

7 - انشاء قاعدة بيانات ومعلومات خاصة بأوضاع الشباب في العراق وفق نظام احصائي متطور يستمد مؤشراته من مصادرها الرئيسية وتحت اشراف المنظمات الدولية المعنية لتوفيرها لمستخدميها.

8 - وضع سياسات اجتماعية واقتصادية ملائمة للاستفادة من الفرصة السكانية والاستجابة للتغيرات التي ستنجم عنها بما يضمن تحقيق معدلات نمو اقتصادي بنسب تفوق معدلات نمو السكان بهدف زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

9 - تأسيس صندوق دائم لتأمين ضد تعطل الشباب لاعانتهم طيلة فترة تعطلهم وتطويره وتحدثية فصلياً وسنوياً.

10 - ضرورة وضع خطط استراتيجية لاستيعاب القوى العاملة من الشباب والمتزاحمة من السنوات السابقة بما يمكننا من تحقيق معدلات نمو سريعة تنحاز الى التشغيل في عدد من المجالات التي تشهد عجز واضح فيها، مثل الصحة والسياحة.

11 - تفعيل المشاريع الصغيرة بوصفها صيغة متقدمة لحاضنات الاعمال وتطويرها ومساندتها والنهوض بكفائة ادائها.

12 - اصدار تكليف لجميع الوزارات لتطوير تشريعاتها وقوانينها المتعلقة بتشغيل الشباب وفق معايير معتمدة لدى المنظمات الدولية المتخصصة.
13 - الارتقاء بمكانة المرأة بدلالة المستوى التعليمي والاسهام في النشاط الاقتصادي ومشاركتها في صنع القرار.

المقترحات

1 - تنظيم مؤتمر وطني للتعليم يناقش الصعوبات والاشكالات التي يعاني منها النظام التعليمي ويخرج بخطة عمل شاملة تحدد صلة التعليم بسوق العمل وتحميه من اية ايديولوجيا ذات مضمون مصلحي او تميزي.
2 - الاهتمام بدراسة المصادر الجديدة للبطالة مثل تراجع مستوى الامن المائي في المحافظات بسبب السياسة المائية لدول الجوار.
3 - وضع قانون للضمان يوفر للعاملين في سوق العمل الهامشي الضمانات المستقبلية المطلوبة.
4 - اعادة تشغيل المصانع والوحدات الصناعية المسجلة في اتحاد الصناعات العراقي، لما لذلك من اثر هام في امتصاص البطالة، خصوصاً في مجالات كالتعليب والمنسوجات وصناعة الادوية .. الخ.
5 - توسيع برامج التدريب والتمكين للنساء في شتى الاختصاصات والمجالات المنتجة مع احتياجات وتطورات الاقتصاد الوطني.
6 - تحديث وتطوير التعليم العالي والبحث العلمي لانهما الاداة الفعلية للتقدم التكنلوجي ولابد للتحديث ان يشمل محاور المناهج الدراسية والاداة الجامعية والنمو المهني ومتطلبات سوق العمل وغيرها.
7 - التعرف على الاساليب المناسبة لمعالجة جوانب الضعف في البحث العلمي للارتقاء بكفاءة ادائه وتطويره، ودراسة مدى اسهام انشطة البحث العلمي في حل مشكلات التنمية والمشاركة في القطاع الخاص.

الخاتمة :

إن مشروع سياسة التشغيل الوطنية هو احد الاجراءات الحكومية لتحقيق التنمية، اذ يتحمل سوق العمل في العراق حالياً اعباء ارث ثقيل من السياسات ذات الطبيعة الشكلية والاهمال المتعمد التي تفتقر الى الكفاءة والمهنية، وما رافق ذلك من ازمات مستدامة تعرض لها العراق، وما اعقبها من تداعيات الاحتلال التي كلفت العراق خسائر ما دية وبشرية هائلة، فالبطالة في العراق بحد ذاتها تعد احد افرازات تلك الازمات، ونتيجة طبيعة لاختلال مكونات سوق العمل وانعدام الطلب بسبب

تلك الازمات ومما فاقم من حدة تفشي هذه الظاهرة، سياسات الاحتلال وحالة عدم الاستقرار التي يشهدها البلد.

ان تزايد عدد العاطلين، يعد من اخطر التحديات التي تواجه العراق حالياً وفي ظل ندرة فرص العمل المتاحة تسود معايير المحسوبية في التشغيل والتوظيف، مما يفرغ مؤسسات العمل من الجدوى الاقتصادية والاجتماعية ويرجع ذلك الى قصور النظم التعليمية واختلالها وعدم قدرتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية الجديدة، وعدم الاخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، او كيفية السماح بوجود فائض من الخريجين بقبول اعداد غفيرة من الطلاب في مجالات التخصص بعينها بغض النظر عن احتياجات السوق الحقيقية خاصة وان خريجي الكليات الانسانية تزيد بنسبة الثلثين عن خريجي الكليات العلمية وهذا يشكل ضغطاً متزايداً على الوظائف الخدمية والادارية يقابله انخفاض في حجم مخرجات التعليم من التخصصات العلمية القادرة على ان تكون المحرك الرئيسي لعلمية التنمية في اطار ما يعرف برأس المال البشري، وما يصاحب ذلك من عملية نقل التكنولوحيا وتوطينها. ان لستمرار حالة عدم التوافق بين نوعية ومهارات مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل سوف تؤدي الى مزيد من معدلات البطالة ذلك ان مصير جزء من مخرجات هذا القطاع ستدفع الى المزيد من الهجرة او العمل في غير التخصص المكتسب. الامر الذي يشكل تحدياً بنيوياً للحكومة بالذات، ويفرض عليها الاهتمام بتحسين نوعية التعليم والاخذ بوسائل التكنولوجيا الحديثة واستيعاب المتغيرات في المناهج التعليمية وتجديدها، وتزويد الطلاب بالمهارات والمؤهلات الفنية والتكنولوجية التي تعد المنتج الرئيس للفرص الاقتصادية في عالم اليوم. وأخيراً فان التنمية لم تخلو من التناقضات فالاوضاع الاقتصادية السيئة والمستوى الاقتصادي المنخفض، وكثرة التوقعات الخائبة تؤدي في كثير من الاحيان الى تأجيج مشاعر الاحباط، وفي ظل تفاقم عدم المساواة، كانت الهواتف النقالة، وشبكات التواصل الاجتماعي، وسيلة لتداول الافكار وانتشارها بسرعة ويرى كثير من المحللين في ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة بين الشباب من ذوي التحصيل العلمي محركا رئيسياً لما شهدته المنطقة مؤخراً من معارضة سياسية، فنصف السكان في البلدان العربية هم دون (25) سنة ومعدلات البطالة بين الشباب هي تقريباً ضعف المعدل العالمي

[1]([1]) د. عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث العلمي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1975، ص154.

([2]) د.ناهدة عبد الكريم حافظ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية، بغداد، مطبعة المعارف، 1981، ص54.

([3]) د. احمد زكي يدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1978، ص422.

([4]) د. عبد الباسط عبد المعطي، بعض المتغيرات المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص292.

([5]) الياس زين، تنمية القدرة الذاتية للوطن العربي، قضايا عربية، بيروت، العدد (6) السنة العاشرة 1938، ص140.

([6]) تقرير التنمية البشرية لعام 1993، برنامج الامم المتحدة الانمائي، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1993، ص3.

([7]) وليد عودة، التنمية البشرية منطلق وغاية التنمية، مجلة اوراق اقتصادية، العدد (15)، اذار 2000- ص166-167.

([8]) محسن عبد الحميد توفيق واخرون، التنمية المتوصلة والبيئة من الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة العلوم، تونس، 1992، ص17.

([9]) معجم مفاهيم التنمية، لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا -الاسكوا ومؤسسات الامام الصدر، والبنك الدولي، ومؤسسات الامام الصدر، ببروت، لبنان، 2004، ص45.

([10]) نشرة التنمية البشرية، ص1.

([11]) تقرير التنمية البشرية 2011- الاستدامة والانصاف، مستقبل افضل للجميع، برنامج الامم المتحدة الانمائي 2011، ص13.

([12]) باسمة محمد صادق، سياسات التشغيل بين سوق العمل والبطالة (الاستراتيجية المقترحة للتشغيل) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، اذار، 2006، ص4.

([13]) معجم مفاهيم التنمية، لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغزبي اسياد الاسكوا، مصدر سابق، ص177.

([14]) كاظم شموخي وقاسم عباس، استراتيجية التشغيل والعمل الائق، المركز الوطني للبحوث والدراسات، وزار العمل والشؤون الاجتماعية، بغداد، 2009، ص3.

([15]) معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية، الامانة العامة، ادارة العمل الاجتماعي، القاهرة، 1986، ص57.

([16]) معجم مفاهيم التنمية، مصدر سابق، ص170.

([17]) د.كريم محمد حمزة، مشكلة الفقر وانعكاساتها الاجتماعية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص44.

([18]) الاستراتيجية الوطنية للتخفيف عن الفقر، مصدر سابق، ص20.

([19]) د.كريم محمد حمزة، مشكلة الفقر وانعكاساتها الاجتماعية في العراق، مصدر سابق، ص44-50.

([20]) الاستقرارتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر مصدر سابق، 15.

([21]) المصدر السابق نفسه.

([22])تقرير التنمية البشرية 2011، الاستدامة والانصاف مستقبل افضل للجميع، برنامج الامم المتحدة الالماني، لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية العربي اسيا (الاسكو)، ص24.

([23]) المصدر السابق نفسه، ص30، ص54.

([24]) د. داخل حسن جريو، دراسات في التعليم الجامعي، مطبعة المجتمع العلمي، بغداد، 2005، ص119-122.

([25]) طه حمادي الحديثي، جغرافية السكان، ط 2، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 2000، ص44.

([26]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الاجتماعي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق، بغداد، 2009، ص32.

([27]) اللجنة الوطنية للسياسة السكانية، حالة سكان العراق 2010 بدعم من صندوق الامم المتحدة للسكان، مكتب العراق، 2011، ص27.

([28]) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التحليل الشامل للامن الغذائي والفئات الهشة في العراق، بغداد، 2009، ص25.

([29]) هاشم ذنون السامرائي، وسائل النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2005، ص149.

([30]) تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2004، البرنامج الانمائي للامم المتحدة، المكتب الاقليمي للدول العربية، 2004، ص105.

([31]) د.حازم السيلاوي، سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي – الندوة السنوية الرابعة عشر، ابو ظبي، 2002، ص 85-87.

([32]) مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2008، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نيسان، 2009، ص13.

([33]) التقرير الاستراتيجي العراقي الثالث، 2010 -2011، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2009، ص306.

([34]) مسح التشغيل والبطالة في العراق لعام 2008، مصدر سابق، ص19.

([35]) مسح الاحوال المعيشية في العراق لعام 2009، الجزء الثاني، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للاحصاء، ط1، 2005، ص119.

([36]) مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2008، مصدر سابق، ص7.

([37]) المصدر السابق نفسه، ص9، انظر ايضاً التقرير الاستراتيجي العراقي الثالث، مصدر سابق، ص 307.

([38]) د. حازم البيلاوي، سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية، مصدر سابق، ص85-87.

([39]) د. محمد الربيعي، الجامعات العراقية واحتياجات سوق العمل، طريق الشعب، العدد 161، العراق، بغداد، 2008، ص6.

([40]) التقرير الوطني للتنمية البشرية 2008، برنامج الامم المتحدة الانمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

([41]) معجم مفاهيم التنمية، لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لعربي اسيا – الاسكوا، ومؤسسات الامام الصدر، بيروت، 2004، ص36.

([42])التشغيل والبطالة لعام 2008، مصدر سابق، ص13.

([43]) مسح التشغيل والبطالة لعام 2008، مصدر سابق، ص13.

([44]) التقدير الاستراتيجي العراقي الثاني، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2009، ص497.

([45]) الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، اللجنة العليا السياسات التخفيف من الفقر، وزارة التخطيط، اقليم كردستان، تشرين اول، 2009، ص20.

([46]) مسح التشغيل والبطالة لعام 2006، مصدر سابق.

([47]) كرس شلنج، الجسد والنظرية الاجتماعية، ترجمة منى البحر واخرون، دار العين للنشر، القاهرة، 2009، ص174.

([48]) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008، ص151-152.

([49]) د. يحيى العلي واخرون، العوامل التي تشكل الادوار الجندرية في الاردن، الجامعة الاردنية، الاردن، 2010، صفحات متعددة.

([50]) تقرير البنك الدولي، البنك الدولي والمساواة بين الجنسين، 2007.

([51]) المرأة والرجل في العراق قضايا واحصاءات، 2009، ص43.

([52]) تقرير التنمية البشرية لعام 2000، ص138.

([53]) انظر لا هاي عبد لحسين، اثر التنمية على النساء والتفاوت الجنسي في العراق، جامعة موتا، الولايات المتحدة، 1991.

([54]) انظر نبراس عدنان المطيري، المرأة والتنمية المستدامة في ضوء مقررات مؤتمر بكين 1995، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الاداب، قسم الاجتماع، 2005.

([55]) د. عدنان ياسين، البطالة والتشغيل في العراق، تحليل من منظور النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة في سوق العمل، المؤتمر الدولي حول ازمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، 2008.

([56]) انظر نبيل جاسم، الجنوسة وسوق العمل، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد كلية الاداب، قسم الاجتماع، 2012.